

## الباب السادس

### تطبيق جزاءات الأمم المتحدة ضد روديسيا والعراق

#### الفصل الأول:

مشكلة روديسيا فى الإطار المحلى والإقليمي.

#### الفصل الثانى

مشكلة روديسيا فى الأمم المتحدة

#### الفصل الثالث:

بعض المسائل القانونية المتفرعة عن قضية روديسيا

#### الفصل الرابع:

خلاصة النظرية العامة للجزاءات الدولية



## الباب السادس

### تطبيق جزاءات الأمم المتحدة

### ضد روديسيا والعراق

تمهيد:

تعتبر مشكلة روديسيا مصدرا لخصبا لكثير من جوانب الدراسات للقانونية والسياسية فهي تثير مشاكل تتعلق بالقانون الدستوري، وأخرى تتعلق بقواعد المسؤولية الدولية وقواعد التوارث الدولي. غير أن هذه المشكلة تعيننا في هذه الدراسة بقدر ما تكشف عنه من اختبار لنظام الضبط الدولي، ونظام الجزاءات في الأمم المتحدة، ومدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، أو على الأقل قدرتها على إرساء حد أدنى من النظام الدولي، هذا فضلا عن أن هذه المشكلة تؤكد أن مشكلة الجزاءات مشكلة سياسية بالدرجة الأولى برغم مظاهرها القانونية للبارزة. وقد بدأت الجزاءات ضد نظام إيان سميث فورو إعلان الاستقلال من بريطانيا من طرف واحد عام ١٩٦٩ وانتهت في منتصف السبعينات بعد أن دخلت بريطانيا في حوار مع القوى الوطنية في البلاد الذي أسفر عن استقلال روديسيا باسم زمبابواي عام ١٩٨٠. وقد أولينا قضية روديسيا بوصفها حالة تاريخية منتهية كل اهتمامنا في الصفحات التالية تسجيلا للتجربة وحرصا على أن تكون في متناول الباحثين والدارسين في هذا المجال أما جزاءات الأمم المتحدة ضد العراق بسبب غزو الكويت في ٢/٨/١٩٩٠ فهي أول تطبيق لإجراءات القمع العسكرية وغير العسكرية وهي التي أنهت هذا الغزو بالقوة، ونظرا لأن هذه التجربة جاءت في سياق تطورات جذرية في النظام الدولي فضلا عن أن فصولها لا تزال مستمرة فيما يتصل بتطبيق شروط قرار وقف إطلاق النار، وحتى لا نجهد القارئ في هذا الكتاب المسهب، فقد عالجت التجربة في الفصل الثالث من كتابنا الأمم المتحدة والعالم العربي، حيث خصصنا دراسة مستفيضة للجزاءات في أزمة الخليج

تتضمن تحليلاً مفصلاً لقرارات مجلس الأمن فضلاً عن الجوانب السياسية التي برزت خلال التطبيق والتي تؤكد ما أشرنا إليه في صدد هذا التمهيد من أن قضية الجزاءات قضية سياسية ذات مظاهر وأبعاد قانونية.

## الفصل الأول

### مشكلة روديسيا في الإطار المحلي والإقليمي

المبحث الأول :

أصول المشكلة.

المبحث الثاني:

رد الفعل البريطاني إزاء إعلان الاستقلال



## الفصل الأول

### مشكلة روديسيا فى الإطار المحلى والإقليمى

#### المبحث الأول

#### أصول المشكلة

فى عام ١٨٨٩، استقر سيسيل روديس بالمنطقة التى تعرف الآن بروديسيا الجنوبية (روديسيا)ن وزامبيا، وأنشأ شركة ظلت تمارس الإدارة الاستعمارية للمنطقة حتى عام ١٩٢٣ وتمكن المستوطنون البيض من الحصول على قدر كبير من استقلالهم الذاتى قبل التاج البريطانى بموجب دستور ١٩٢٣، والذي منح روديسيا الجنوبية سلطة تشريعية واسعة، واستقلالاً داخلياً ملحوظاً<sup>(١)</sup>، وبذلك أصبحت مستعمرة روديسيا الجنوبية عضواً فى الدومينيون البريطانى (الممتلكات البريطانية الحرة) ومن ثم أخذ البيض يكرسون مظاهر الاستقلال الداخلى متجاهلين رغبة الأغلبية الأفريقية وحقهم فى المشاركة فى الحكم.

وفى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٣ دخلت روديسيا الجنوبية مع كل من روديسيا الشمالية (زامبيا) ونياسالاند (مالاوى) فى اتحاد وسط أفريقيا الذى انتهى فى منتصف عام ١٩٦٣ لأسباب اقتصادية أبرزها استيلاء الأفارقة على السلطة فى مالاوى وزامبيا. وتمسك البعض بالسلطة فى جنوب روديسيا وممارستهم سياسة التمييز العنصرى ضد الوطنيين الأفارقة وأسفرت مفاوضات انجلترا مع الوحدات الثلاثة عن استقلال مالاوى فى ٦ يونيو سنة ١٩٦٤، وزامبيا فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بينما تعثرت مفاوضاتها بشأن منحها الاستقلال لروديسيا الجنوبية بسبب تعذر تسوية المشكلة العنصرية<sup>(٢)</sup>.

وقد حاولت الأقلية البيضاء تأكيد استقلالها عن انجلترا وإيراز وجودها الدولى من ناحية<sup>(٣)</sup> ودعم سلطاتها الداخلية من ناحية أخرى، وتمثل بشكل

واضح فى كل دستور ١٩٢٣ و١٩٦١<sup>(٤)</sup>، وأخذ هذا الاتجاه يتعمق ويتصاعد، وفى عام ١٩٦٢ أسفرت الانتخابات عن انتقال السلطة من الحزب الفيدرالى الموحد إلى حزب الجبهة الروديسية الذى يتزعمه إيان سميث الذى كان ينادى بالإعلان الفورى لاستقلال الأقلية البيضاء، وعارضت حكومة المحافظين حينئذ منح الاستقلال لمستعمرة روديسيا الجنوبية انسجاما مع سياسة الحكومات البريطانية المختلفة التى وضعت شرطا أساسيا للاستقلال هو تحقيق حكم الأغلبية<sup>(٥)</sup>.

غير أنه فى عام ١٩٦٥ أعلنت حكومة روديسيا استقلالها من جانب واحد وفى عام ١٩٧٠ أعلنت الجمهورية فى البلاد. وهكذا تحللت ملامح المشكلة وجوانبها وأبعادها بشكل رسمى مع إعلان الاستقلال عام ١٩٦٥ وهو التاريخ الفاصل بين الإطار المحلى للمشكلة، وبين طرحها بشدة فى المجالين الدولى والإقليمى، وتتمثل فى أن أقلية بيضاء لا تزيد عن (٦%) من السكان عام ١٩٦٨ تسيطر على بلد أفريقى يمثل الأفرقة الأغلبية الساحقة لسكانه (٩٤%)<sup>(٦)</sup>.

ويلاحظ أن حزب الجبهة الروديسية الذى يمثل الطبقة المتوسطة من المستوطنين البيض قرر قطع كل علاقة له بانجلترا وإعلان استقلال البلاد منذ توليه السلطة عام ١٩٦٢ وبصفة خاصة عندما أصبح إيان سميث رئيسا للوزراء فى ١٣ ابريل سنة ١٩٦٤، وبالرغم من تحذيرات انجلترا<sup>(٧)</sup> لإثباته عن إعلان الاستقلال، إلا أنه اتخذ خطوات عملية نحو الاستقلال، فقد نظم استفتاء فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ اسفر عن تأييد (٩٠%) من الناخبين لمبدأ الاستقلال فى إطار دستور ١٩٦١، ثم أعلن استقلال روديسيا فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥.

وكانت بريطانيا، والدول الأفريقية، والأمم المتحدة، ترقب سعي حزب إيان سميث الحثيث نحو احتكار السلطة، وفصل روديسيا تحت حكمه عن انجلترا، لذا لم تخف الأمم المتحدة والدول الأفريقية قلقها إزاء هذه المساعي ووجهت

فى وقت مبكر تحذيرات بهذا المعنى، كلها إلى انجلترا، باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة الرسمية فى نظر المجتمع الدولى، لكى تحول بين استيلاء الأقلية البيضاء على السلطة فى روديسيا.

وكان إعلان الاستقلال من جانب واحد عام ١٩٦٥ بمثابة تحد لهذه الأوساط جميعا، وترتب عليه تحديد مواقفهم، وأصبح تطور المشكلة محكوما إلى حد كبير بضغط الدول الأفريقية على انجلترا، سواء من خلال منظمة الوحدة الأفريقية<sup>(8)</sup>، أو فى إطار مؤتمرات الكمنولث، أو فى إطار الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تأثير الحكومة البريطانية بانقسام الرأى العام البريطانى والأوروبى فى هذا الشأن فضلا عن تأثيرها بمواقف حلفائها الأوربيين، خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

والواقع أن اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية بمشكلة روديسيا قد بدأ منذ انعقاد مؤتمرها التأسيسى فى أنيس أبابا عام ١٩٦٣ حيث دعى المؤتمر انجلترا إلى عدم نقل السلطة أو الاعتراف بالسيادة للأقلية البيضاء، وأضحوا أن نقل السلطة يعد انتهاكا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ / ١٩٦٠<sup>(9)</sup> وحذر المؤتمر بريطانيا بأعادة النظر فى العلاقات الدبلوماسية وغيرها معها إذا تجاهلت توصياته<sup>(10)</sup> ولذلك سارعت المنظمة فور إعلان الاستقلال من جانب واحد إلى إنذار بريطانيا كما اسلفنا لسحق التمرد، كما قررت حظرا أفريقيا كاملا ضد روديسيا يشمل العلاقات الاقتصادية، وحرمان روديسيا من حق المرور الجوى وكذلك بالنسبة للطيران المتجه منها وإليها، وكلفت المنظمة لجنة لمتابعة الجزاءات المفروضة ضد روديسيا، وهى لجنة الجزاءات التى كانت قد انشأتها المنظمة عام ١٩٦٤ والحقت بالأمانة العامة تحت اسم " مكتب الجزاءات ضد جنوب افريقيا".

## المبحث الثاني

### رد الفعل البريطاني إزاء إعلان الاستقلال

مر رد الفعل البريطاني بمراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: فرض جزاءات فورية ضد نظام سميث.

المرحلة الثانية: عرض القضية علي الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية، والفاعلية علي تصرفاتها إزاء ما أسمته "بالتمرد الروديسي".

المرحلة الثالثة: وتمثل في التفاوض مع نظام سميث لوضع تسوية سياسية للأزمة بحيث تؤخذ حقوق الأغلبية الأفريقية بعين الاعتبار.

وقد دفعت بريطانيا بسياسة الجزاءات ضد روديسيا عبر مستويات ثلاث تمثلت فيما اتخذته بنفسها من إجراءات، بالإضافة إلي دفعها لأعضاء الكومنولث، والأمم المتحدة، إلي تبني سياسة الجزاءات.

فعلي المستوى البريطاني جاء رد الفعل البريطاني فوراً علي هذا التحدي. فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني في نفس يوم إعلان سلسلة من الإجراءات ضد روديسيا، ووافق البرلمان البريطاني في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ علي مرسوم خاص بروديسيا يسمح للحكومة البريطانية بتعديل دستور ١٩٦١ بحيث يعود وضعها إلي ما كان عليه في ظل دستور ١٩٢٣<sup>(١١)</sup>، ويمكن للملكة بموجب هذا المرسوم أن تمارس مباشرة سلطاتها في روديسيا بناء علي مراسيم برلمانية (Orders in Council) وأن تقرر الجزاءات الاقتصادية ضدها.

وفي ١٦ نوفمبر قررت الحكومة البريطانية عددا من الجزاءات يغلب علي بعضها الطابع السياسي بينما يتعلق بعضها الآخر بالمسائل الاقتصادية. فقد أعلنت الحكومة البريطانية خلق سميث ووزرائه واستدعاء المندوب السامي

البريطاني في سالزبري، وطرده للمنحوب السامي الروديسي من لندن، ودعت الجيش والبوليس والشعب في روديسيا إلي عصيان حكومة سميث<sup>(12)</sup>.

وأعلن بموجب هذه الجزاءات عدم شرعية جميع القرارات والمراسيم الصادرة عن نظام أيلن سميث، وسهلت لمواطني روديسيا الموالين للنتاج البريطاني اكتساب الجنسية البريطانية، وقررت عدم الاعتراف بجوازات السفر الصادرة عن سلطات سالزبري وحرمان روديسيا من الاستفادة بمزايا الاتفاق التفضيلي لأعضاء الكمنولث بشأن السكر، كما قررت طردها من منطقة الاسترليني وحرمانها من الاستفادة من مبدأ التفضيل الإمبراطوري وحظرت جميع المعاملات المالية معها، كما فرضت حظرا علي ٩٥% مما تستورده من السلع للمارة عبر أقاليمها وحظرت معظم الصادرات البريطانية إليها، كما حظرت علي الرعايا البريطانيين نقل البترول إلي روديسيا، وشددت هذه الجزاءات الاقتصادية في يناير ١٩٦٦ حيث تضمنت مزيدا من القيود علي حركة التجارة بين البلدين وانتقالات الأشخاص وخطوط الاتصال الجوي<sup>(13)</sup>.

### أما في إطار الكمنولث:

قد طرحت الدول الأفريقية المشكلة الروديسية بالحاح في مؤتمر الكمنولث عام ١٩٦٣<sup>(14)</sup>، وفي مؤتمر الكمنولث الثامن عشر لعام ١٩٦٦ أنشئت لجنة للجزاءات<sup>(15)</sup> مقرها لندن، مهمتها متابعة تنفيذ الجزاءات التي فرضتها بريطانيا، والتنسيق بينها وبين ما يقره الكمنولث من جزاءات. وقد وضعت هذه اللجنة تحت إشراف الأمانة العامة للكمنولث<sup>(16)</sup>.

وقد عكست مؤتمرات الكمنولث الخلاف بين تشدد الدول الأفريقية ومطالبتها بتشديد الجزاءات منذ البداية، وإنهاء التمرد بالقوة المسلحة، وبين تريبث بريطانيا وإثارها تصعيد الجزاءات بعد فشل جولات المفاوضات مع نظام سميث، مع معارضتها تماما لاستخدام القوة المسلحة<sup>(17)</sup>.

وفي ٢٨ يونيو ١٩٦٩ شكلت اللجنة "فريق" عمل" يضم سبع دول لدراسة مدى فعالية الجزاءات المقررة ومدى إمكانية فرض جزاءات أخرى بما في ذلك قطع الاتصالات البرقية والبريدية والتليفونية والإذاعية مع روديسيا<sup>(18)</sup>.

وفي ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ طلبت اللجنة من أعضاء الكمنولث أن يقطعوا اتصالاتهم البريدية والتلغرافية مع روديسيا وطالب أمين عام الكمنولث في تقارير متتابعة- تحت ضغط الدول الأفريقية- بضرورة تشديد الجزاءات<sup>(19)</sup>.

أما بالنسبة لجهود بريطانيا في إقناع الأمم المتحدة بسياسة معينة للجزاءات. فهو موضوع الفصل التالي.

## هوامش الفصل الأول

- (1) راجع السلطات التي قررها دستور ١٩٢٣ لروديسيا الجنوبية في مقال، J.E.S. Fawcett, Security Council Resolutions on Rhodesia, B. Y. B. I. L. 1968, PP. 104- 107.
- (2) D. Ruzie Les Sanctions Economiques Contre la Rhodesie, Clunet, 1970, P. 22. والمعروف أن بريطانيا أبدت استعدادها لمنح الاستقلال لروديسيا الجنوبية شريطة أن تتولي السلطة فيها حكومة تمثل الأغلبية الأفريقية.
- (3) فقد تبادلت روديسيا الجنوبية المندوبين السامين مع لندن، وبريثوريا، واشتركت بدعوة خاصة في مؤتمرات رؤساء وزراء دول الكمنولث، وكان لها ممثلون في مقرات إنجلترا في طوكيو، وبون، وواشنطن، ولشبونة، وتمثيل قنصلي في موزمبيق، كما كانت روديسيا الجنوبية طرفاً أساسياً في منظمة الجات (لكن في نطاق عضوية بريطانيا في الأمم المتحدة) وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، كما أصبحت منذ يوليو ١٩٤١ عضواً في الاتحاد الدولي للبريد "ضمن مجموعة المستعمرات البريطانية" غير أن ذلك كله لم يقطع عليها صفة الدولة المستقلة أو لم يعترف لها بهذه الصفة في المجال الدولي، ولم يخبر وضعها باعتبارها مستعمرة تاج بريطانية، J.E.S. Fawcett, Security Council Resolutions on Rhodesia, Op. Cit. PP. 106- 107.
- (4) أخذ دستور ١٩٦١ بنظام Franchise system الذي مكن البيض وتسيبهم ٦% من إجمالي السكان من السيطرة على النظام الداخلي. راجع، إصرار حزب الجبهة الروديسية على تعميق مبدأ الاستقلال الخارجي والسيطرة الداخلية في Myres Mcdogal and W. Michael Reisman Rhodesia and the U, N. The Lawfulness of International Concern, A. J. I, L., Vol 62, 1968, P. 2 footnote 9. ويرى M. Akehurst أن إعطاء تجلثرا لروديسيا استقلالاً داخلياً بموجب دستور ١٩٦١ هو الذي أدى إلى التطورات اللاحقة فيها حيث أعطي هذا الدستور سلطات واسعة لحكومة سميت لم تملك إنجلترا إزاءها سوي توجيه التحذيرات راجع: M. Akehurst, State Responsibility for the wrongful Acts of Rebels- An Aspect of the Southern Rhodesian Problem, B.Y. B. I. L., 1970, PP. 51- 52.
- (5) أطلق عليه N. I. B. M. A. R أي No. Independence Before Majority Rule.
- (6) وقدر عدد السكان في روديسيا عام ١٩٦٨ بحوالي ٤,٢٢٧,٠٠٠ نسمة منهم ٢٧٣,٠٠٠ فقط من البيض.
- (7) راجع تفاصيل هذه التحذيرات في Pierre Michel Eisemann, Les Sanction Contre La Rodesie, Editions A. Pedone, Paris 1972, PP. 25- 29.

- (8) طلبت منظمة الوحدة الأفريقية من أعضائها في أوائل سنة ١٩٦٥ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا إذا لم تنه التمرد حتى سنة ١٩٦٥ ديسمبر ١٩٦٥ واستجابت ٩ دول فقط بعد انتهاء مهلة الإنذار، بينها عضوان في الكمنولث (غانا وتزانيا) انظر: george Fischer, *Le Probleme Rhodesien*, A.F. D. I. P. 1967, P. 61, Andrew Boyd, Op. Cit. P. 236.
- (9) البند ٢ من جدول أعمال المؤتمر (تصفية الاستعمار) والوثائق الأساسية والقرارات باللغة العربية عام ١٩٦٤، منظمة الوحدة الأفريقية، ص ١٧.
- (10) الفقرتان ١، ٢ من قرار المؤتمر رقم ٢/١٦، المرجع السابق ص ٩٧-٩٨.
- (11) ويستفاد ذلك عدم اعتراف بريطانيا بشرعية إعلان الاستقلال. راجع: فواست قرارات مجلس الأمن بشأن روديسيا، مرجع سابق، ص ١١٣.
- (12) *Ralph Zacklin, Challenge of Rhodesia, Toward an International Puplic Pol icy International Conciliation. No. 575.*
- (13) راجع في تفاصيل الإجراءات: إيزمان، مرجع سابق، ص ٣٠-٣١.
- (14) جورج فيشر، مرجع سابق، ص ٥٩-٦٠.
- (15) *Keesings Contemporary Archives 1966, P. 21637.*
- (16) أندرو بويد، مرجع سابق، ص ٢٤٤.
- (17) أندرو بويد، مرجع سابق، ص ٢٤٤-٢٤٦، راجع ما حدث في مؤتمر الكمنولث في لندن في يناير ١٩٦٩ علي سبيل المثال في *Keesings Contemporary Archives* 1969, PP. 23181- 23182. ويلاحظ أن مالوي عارضت بشدة استخدام القوة مؤيدة موقف الحكومة البريطانية ولذا ذكر البيان المشترك صراحة أن رؤساء حكومات دول الكمنولث فشلوا في الاتفاق علي صيغة واحدة. *Ibid, PP. 23182- 23183.*
- (18) المرجع السابق، ص ٢٣٧٨.
- (19) *Ch. Rousseau, R. G. D. I. P. No 1. 1974 "Chroniques des faits". P. 282.*